مجزوءة السياسة- الحق والعدالة

من إنجاز الأستاذ: أعنيبة تاج الدين

الوضعية المشكلة:

يقول روسو: إن أقوى الناس لا يكون قويا بالشكل الذي يمكنه من أن يكون سيدا على الدوام، إذا لم يحول قوته إلى واجب والطاعة إلى واجب. هنا كان حق الأقوى، هذا الحق الذي أخذ بسخرية في الظاهر وفي الواقع فهو مؤسس على مبدأ. لكن ، هل شرح لنا هذا اللفظ بما يكفي؟ إن القوة هي قدرة فيزيائية، ولا أدري ما هي الأخلاقية التي يمكن أن تنتج عن آثارها. إن الانصياع للقوة هو فعل ضرورة، وليس فعل إرادة، وهو في أحسن الأحوال فعل حذر. ولهذا فبأي معنى يمكن أن يكون هذا الفعل واجبا؟"

نستفيد من هذا النص أنه يحدد لنا مصدرين متعارضين للحق: الحق المؤسس على القوة والحق المؤسس على الواجب. ويبين أن القوة لا تنتج حقا أخلاقيا ولا فعلا إراديا. ولهذا يجب الانتقال من حق القوة إلى قوة الحق المبني على الواجب والإرادة والأخلاق. تضعنا هذه الأفكار أمام تساؤلات كثيرة منها: ما هو أساس الحق ومصدره؟ وما علاقة الحق بالعدالة ؟ وما هي العدالة؟

سنحلل هذه الإشكاليات من خلال محاور الدرس.

المحور الأول: الحق بين الطبيعي والوضعي

الحق الطبيعي هو الحق الذي يملكه الإنسان بغض النظر عن أصله أو جنسه أو لونه أوعرقه. إذ أن الناس متساوون في مجموعة من الحقوق التي لا يمكن التفريط فيها دون المس بالكرامة الإنسانية. مثل الحق في الحياة والحق في الحرية والحق في العيش الكريم الآمن والحق في التعبير وغيرها. ولتفسير أصل الحق وأصوله بطريقة عقلية ودون اللجوء إلى أية أسس ثقافية أو دينية أكد فلاسفة الأنوار على فكرة الحق الطبيعي كأساس للحق.

وهنا جاءت فرضية " حالة الطبيعة" وهي حالة كان يتمتع فيه الإنسان بكل حقوقه الطبيعية وكان يعيش على غريزته وحسب إرادته دون ضغط أو إكراه سوى ما تحتمه الطبيعة. لكن الإنسان، باعتباره كائنا عاقلا ، كان من الضروري أن ينتقل إلى " حالة المجتمع المدني" حيث توجد الدولة والقانون والواجب وذلك عن طريق

التنازل والتعاقد. لكن هذه الحالة الأخيرة لا يجب أن تلغي الحق الطبيعي بل يجب أن تعمل فقط على تنظيمه وتقنينه، فالحق الطبيعي سيبقى هنا هو مصدر الحق داخل المجتمع المدني. و هو ما يدفعنا إلى التساؤل: ما هو أساس الحق ومصدره؟

و يبين هوبز أن حق الطبيعة -أو عدالة الطبيعة- هو الحرية التي لكل إنسان في أن يتصرف كما يشاء في إمكانياته الخاصة للمحافظة على طبيعته الخاصة. ويعني هذا تصرف الإنسان حسب ما يريد بناءا على إمكانياته دون حواجز- وهنا تتميز الحرية الطبيعية عن القانون الذي يعني الإلزام -مما يترتب عنه حرب الكل ضد الكل.

أما روسو فيعتقد أن حالة الطبيعة كانت حالة مساواة تامة طبقا للميل الخير للإنسان. إن هذه الحالة هي في الأصل حالة مساواة طبيعية وحرية تامة دون ضغوط. إلا أن ظهور الملكية الفردية في حياة الإنسان أحل الصراع والشهوة محل المساواة الطبيعية وجعل الحق السائد هو حق الأقوى. هذا الحق الذي لا يمكنه تأسيس حق ولا قانون ولا عيش سليم. مما يجعل من الضروري الانتقال من هذه الحالة إلى حالة المجتمع المدني.

المحور الثاني : العدالة كأساس للحق:

إذا كان الحق يروم إلى العدل فإن القانون لا يرقى دائما إلى هذا المستوى لذلك فما هو قانوني أو مؤسساتي لا يكون بالضرورة حقا، هنا تطرح علاقة العدالة بالحق، كيف يمكن الاحتكام إلى الحق لتحديد ما هو عادل ؟

يعتبر باروخ سبينوزا من الفلاسفة الذين تبنوا أطروحة الحق الطبيعي ودعا إلى تأسيس الحق الديمقراطي، وأكد أن هذا الحق يتلخص في أن لكل موجود حق مطلق في البقاء على وضعه، وليس هناك فرق بين الإنسان والكائنات الأخرى، فلذا كل الحق في أن يتصرف وفق ما تشتهيه وتمليه عليه طبيعته، فمن هو بطبعه ميال إلى " منطق الشهوة " يتصرف وفق هذا المنطق (الغاية تبرر الوسيلة) ومن ينزع بطبعه نحو " منطق العقل " فإنه يتصرف وفق هذا النزوع، لكن لكي يعيش الناس في وفاق وأمان كان لزاما عليهم أن سعوا إلى التوحد في نظام واحد، وذلك من خلال الخضوع لمنطق العقل وحده، وبالتالي كبح جماح الشهوة وهذا أمر لا يتناقض مع الحق الطبيعي باعتبار العقل جزءا منه، وسبينوزا ينظر للعدالة باعتبارها تتضمن حق كل واحد في الحفاظ على حياته ومصلحته بالتساوي. إذن العدالة هي تجسيد للحق وتحقيق له، فلا يوجد حق خارج عدالة قوانين الدولة.

فالعدل يتمثل في إعطاء كل ذي حق حقه طبقا للقانون المدني، وأما الظلم فهو سلب شـــــخص مـــــا حقـــــه بمخالفـــــة هـــــذا القـــــانون.
لكن ألا يمكن أن نعتبر أن الحق يسمو على قوانين العدالة وتشريعاتها القضائية، وأن هذه الأخيرة قد تكون جائرة وهاضمة للحقوق المشروعة للأفراد؟

يؤكد الآن Alain أ ن الحق لن يكون عادلا ما لم يتم الاعتراف به من طرف السلطة القائمة ، إن عدالته مبنية على الاعتراف به وإلا حصل العكس حيث القوة تؤسس لحق طبيعي ، لكنه غير عادل ويدعم الآن موقفه ، هذا بأمثلة بسيطة من الواقع المعيش ، فحيازة ساعة ووجودها في جيب اللص ليس في أمر الملكية مطلقا ، ويؤكد الآن على المساواة كأساس للحق حيث ابتكر الحق ضد اللامساواة والقوانين العادلة هي التي يكون الجميع أمامها سواسية ، سواء كانوا رجالا أو نساء أو أطفالا أو مرضى أو جهالا أما أولئك الذين يقولون حسب الآن أن اللامساواة من طبيعة الأشياء فهم يقولون قولا بئيسا ، وفي هذا الإطار يقول ألان : " يسود الحق فقط حين يتساوى طفل صغير يحمل نقوده ناظرا إلى المعروضات بعيون متلهفة، مـــــــــــع الخادمـــــــــــة الأكثرشـــــــــــطارة ".
إذا كانت العدالة تهدف إلى خلق المساواة في المجتمع ، فهل بإمكانها إنصاف جميع أفراده؟

المحور الثالث : العدالة بين الإنصاف والمساواة

يعتقد البعض أن مفاهيم العدل والمساواة والإنصاف تتنزل في السجل السياسي ولها تطبيقات قانونية وتخص القضاء وفن الحكم وتفيد نفس الشيء وتدل على معان متقاربة ولذلك يتم الاستخفاف بالفروقات القائمة بينها ويتم تداول هذه المصطلحات في استعمالات متشابهة. لكن ما المقصود بالعدل؟ وما الفرق بين العدل والعدالة؟ وكيف يتم التعامل مع قيمة المساواة؟ ولماذا يتم الاستنجاد بمفهوم الإنصاف؟ وهل يتعلق الأمر بعسر تطبيق المساواة أم يتم الاعتناء بالعدل؟ وما تأثير ذلك على جدلية السيادة والمواطنة في الاطار الوظيفي للدولة؟ وهل يمكن الحلم بنظام سياسي يكون في نفس الوقت عادلا ومنصفا ويساوي بين الأفراد في الحقوق والواجبات؟

العدل justice :

لغة: العدل خلاف الجور والظلم، وهو القصد في الأمور، وما قام في النفوس أنه مستقيم، مِن عَدَلَ يَعْدِلُ فهو عادل من عُدولٍ وعَدْلٍ، يقال: عَدَلَ عليه في القضية فهو عادِلٌ. وبسط الوالي عَدْلَه.
اصطلاحا: العدل هو عبارة عن الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور، وكذلك هو استعمال الأمور في مواضعها، وأوقاتها، ووجوهها، ومقاديرها، من غير سرف، ولا تقصير، ولا تقديم، ولا تأخير. من المعلوم أن الميزان هو رمز العدل ويقترن بالحكم القضائي.
فلسفيا: العدل هو القسط والميزان باعطاء كل ذي حق حقه ، والعدالة ملكة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة المروءة والاعتدال بامتثال المأمورات والابتعاد عن المنهيات. عند أفلاطون العدالة هي فضيلة أخلاقية في النفس ترتبط بفضائل الاعتدال عند العامة والشجاعة عند الحراس والحكمة عند الساسة وتفضي الى تحقيق السعادة بالنسبة الى المدينة.
كما أن العدل يختلف عن العدالة ، فالأول مبدأ سياسي له تفريعات اجتماعية واقتصادية ، في حين أن العدالة مفهوم أخلاقي له تفريعات قانونية قضائية.

المساواة Egalité:

لغة: ساواه: ماثله وعادله. بالتالي هي المماثلة والمعادلة على خلاف التفاوت والاختلال في الدرجات والتوزيع،والسوي أو الاستواء هو أن يكون اللفظ المعبِّر عن المعنى المراد مساويا له لا ينقص ولا يزيد.
اصطلاحا: أن يتساوى الناس جميعا فى الحقوق والواجبات دون تفرقة أو تمييز بسبب جنس أو طبقه أو مذهب أو عصبية أو حسب أو نسب أو مال... إلخ. من المعلوم أن الصراط المستقيم هو رمز المساواة ويتم تداوله في المجال الرياضي كمعادلة حسابية تحقق التكافؤ بين قيميتين وأن اناس سواسية كأسنان المشط لا فرق بين أعجمي أو عربي الا بالتقوى كما يذكر في حديث شريف.
فلسفيا: المساواة بين الجنسين والمساوة الاجتماعية ومساواة جميعى الناس أمام القانون.
ومما تقدم من التعريف اللغوي يتبين لنا أن ثمة فرقا بين المساواة والعدل فالمساواة تعني رفع أحد الطرفين حتى يساوي الآخر أما العدل فهو إعطاء كل ذي حق حقه.

الانصاف Equité :

لغة: مشتق من نصف أي شطر الشيء الى شقين متساويين، وتناصف القوم أي تعاطوا بالحق وتعاملوا بالعدل والقسط. والتنصف هو طلب المعروف ودرء المنكر بعد استواء المحاسن والمساوىء.
اصطلاحا: هو الشعور التلقائي الصادق بما هو عدل أو جور، والإنصاف،حقوقيا، التقيد بنص القانون لأنه عدل طبيعي، لا عدل شرعي، و هو أسمى من القانون الوضعي و أكثر مرونة منه. وهو كذلك هو العدل في المعاملة بأن لا يأخذ من صاحبه من المنافع إلاّ ما يعطيه، ولا ينيله من المضارّ إلاّ كما ينيله. من المعلوم أن الاحسان هو رمز الانصاف وأن المجال الذي ينتشر فيه في الاتيقا والأخرويات والدين.
فلسفيا: الانصاف هو أن يعطي صاحبه ما عليه بإزاء ما يأخذ من النّفع، وهو استيفاء الحقوق لأربابها واستخراجها بالأيدي العادلة والسّياسات الفاضلة. زد على ذلك الانصاف هو أن تعطي غيرك من الحقّ مثل الّذي تحبّ أن تأخذه منه لو كنت مكانه ويكون ذلك بالأقوال والأفعال، في الرّضا والغضب، مع من نحبّ ومع من نكره.

نستخلص مما سبق أن النظام الديمقراطي المشروع هو الذي يعتمد العدالة الاجتماعية والمساواة القانونية والإنصاف الاتيقي كقواعد تنظيمية للعلاقات بين الأفراد وتدبير الشأنى العام وأن ثلاثية العدالة والمساواة والإنصاف هي الكفيلة بجعل السيادة شرط ضمان المواطنة والحق في المقاومة والنظر الى المواطنة كمصدر شرعية سيادة الدولة ومصدر هيبتها وسؤددها زمن الثورات. اذا كانت المساواة قد ارتبطت بنظرية العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو ونظرية الارادة العامة وإذا كانت العدالة الاجتماعية قد ظهرت بالخصوص مع كارل ماركس ونظرية دولة الطبقة العاملة فإن مفهوم الانصاف ظهر مع جان راولز ومفهوم الدولة الليبرالية التي يحكمها مبدءا الحرية والاختلاف وينظم المجتمع الليبرالي قانون العدالة التوزيعية أين يتم تقسيم المنافع والمساوئ على المواطنين بشكل يحمي الأفراد الأكثر عرضة للتضرر عند الأزمات.
لكن الى أي مدى يسمح الاستنجاد بالإنصاف في اطار العدالة الانتقالية من جبر الأضرار والتعويض للمتضررين وتحقيق الصفح والمصالحة؟

ويرى أفلاطون أن العدالة تتمثل في أن يقوم الأفراد بالأدوار المنوطة بهم داخل المجتمع بالطبيعة ودون التدخل في وظائف الفئات الأخرى. وهنا ستتحقق العدالة. فليست العدالة إذن مساواة بل إنها توزيع طبيعي للوظائف داخل المجتمع. بينما يعتبر راولز أن التفاوت الاجتماعي أمر واقع، غير أن هذا لا ينفي ضرورة تحقيق العدالة. والعدالة هنا ستكون هي الإنصاف. ومعنى هذا أن على الدولة المدنية الديمقراطية أن تمنح لجميع المواطنين نفس الفرص في التعبير عن ذاتهم وإبراز كفاءاتهم دون ميز.